

## مقال

## اقتصاد

## السيئات هي الكفة الراجعة

يجمع خبراء الاقتصاد والمال ان لرفع اي رسم او ضريبة سيئات وحسنات. لكن السيئات هي الكفة الراجعة اجمالاً، لأنه من المعروف اقتصادياً انه كلما ارتفعت قيمة اسعار السلع، انخفضت القدرة الشرائية للمستهلك. عندما ترفع الدولة مثلاً سعر الدولار الجمركي من 1500 ليرة الى 15000 ليرة اي ما يقارب عشرة اضعاف، وبعد اضافة ضريبة الدعم كما سميت وهي بنسبة 3% وضريبة القيمة المضافة، فان القيمة الشرائية ستنخفض حكماً وستؤثر على العجلة الاقتصادية، وهذا ما يؤدي الى شبه ركود مما يؤثر بالتالي على النمو الاقتصادي المفقود اصلاً منذ فترة. المشكلة في لبنان ان هناك الكثير من الرسوم والضرائب المباشرة وغير المباشرة، لكن هدفها فقط هو تأمين الواردات لخزانة الدولة بهدف دفع الرواتب والاجور لموظفي القطاع العام وتوفير مستلزمات الادارات الرسمية. الحكومة اللبنانية بكل اوضاعها الحالية والسابقة، تتقن سياسة وحيدة صالحة لتأمين وارداتها وخفض عجزها المتواصل وتمويل وزارات الخدمات، هي الاعتماد على رفع نسب الضرائب والرسوم.

السياسة المتبعة لن تجدي نفعا، لأن ديون اليوم هي ضرائب الغد من اي جهة اتت، من البنك الدولي او من غيره، ولأن الموضوع لن يحل بمثل هذا الاسلوب. وقد اكد اكثر من مسؤول او خبير اقتصادي ان رفع سعر الدولار الجمركي لن يؤثر على اسعار السلع، لأنه في جميع الاحوال سيحسب التجار والمستوردون تكلفة صفقاتهم المستوردة وفقاً لسعر الصرف في السوق السوداء وليس حسب الدولار الجمركي. الخطوة المتخذة مع استمرار تدهور سعر الليرة اللبنانية تجاه الدولار، ستؤدي حتماً الى القضاء نهائياً على ما تبقى من الطبقة الوسطى والى ارتفاع نسبة الفقر، خصوصاً وان الموازنة لم تلحظ ايجاد شبكة امان اجتماعي، وان التقديرات الاجتماعية المتواضعة لا ترقى الى تحمل المواطنين اي زيادة ضريبية. فقد حذر البعض من ان زيادة سعر صرف الدولار الجمركي، ستزيد من عمليات التهريب في ظل انعدام قدرة التغطية من التاجر والمستهلك بسبب تراجع الطلب وزيادة الكساد الاقتصادي، بالإضافة الى زيادة التهريب الضريبي، مما يعني عدم قدرة وزارة المال على تحصيل المتوقع من إيرادات في الموازنة. كما لفت عدد من الخبراء الى فرض رسم جمركي بنسبة 3 في المئة على المستوردات الخاضعة للضريبة على القيمة المضافة والتي كانت سابقاً معفية من الرسم الجمركي، من بينها سلع حياتية اساسية للمواطن ومواد صيدلانية، ورأوا في هذا الاجراء، استناداً الى احصاءات البنك الدولي، ان "85% من الشعب اللبناني تحت خط الفقر، بالإضافة الى 75% من المواطنين لا يملكون غذاء متوازناً بحسب دراسة لليونيسيف، الامر الذي لا يسمح بأي زيادة، وان تنفيذ هذه القرارات من دون وجود اقتصاد وطني يعتمد على الانتاج سيؤدي الى الانهيار".

خبراء آخرون اعتبروا ان الضرائب والرسوم هي عبارة عن ارقام مركبة من الحكومة، وبالتالي هي خطة اعالة وليست خطة انقاذ او اصلاح، متوقعين خلق عجز اسري ووضع كل الشعب تحت خط الفقر. وان هذا النوع من القرارات، سيؤثر سلباً على سعر صرف الليرة.

مليارات تنفق على امن الشخصيات وعلى رواتب تعطى الى غير مستحقيها، وعلى معاشات التقاعد للنواب السابقين ولورثة آخرين، فاذا تم تخفيف هذا النوع من النفقات قد تحل مكان رفع الضرائب والرسوم.

عصام شلهوب

2021. يعزى العجز في ميزان المدفوعات هذا العام الى تقلص الموجودات الخارجية الصافية لدى مصرف لبنان، بينما بقيت الموجودات الخارجية الصافية لدى المصارف على مستواها. في ما خص القطاع العام، اقر مجلس النواب في نهاية الفصل الثالث من السنة مشروع موازنة 2022، الذي يحتسب الإيرادات الجمركية على اساس سعر صرف 15000 ليرة لبنانية للدولار. تلحظ الموازنة نفقات عامة بقيمة 41 الف مليار ليرة وإيرادات بقيمة 30 الف مليار ليرة. ومع ان مسار اقرار موازنة هذه السنة قد تخطى في شكل ملحوظ المهل الزمنية الاعتيادية، الا ان هذا الاقرار يشكل احد الشروط المسبقة التي وضعها صندوق النقد الدولي لافادة لبنان من برنامج مساعدة بمليارات الدولارات.

على الصعيد النقدي، اتسمت الاوضاع النقدية في لبنان بالخصائص الاساسية التالية هذا العام: انهيار جديد لسعر الصرف في السوق السوداء، ازدياد ملحوظ لحجم النقد المتداول خارج مصرف لبنان وانخفاض مطرد لاحتياطيات القطع الاجنبي. وثمة عوامل كثيرة وراء التدهور المتواصل لسعر صرف الليرة بازاء الورقة الخضراء في السوق السوداء منذ بداية السنة، اهمها: التعثر في تشكيل الحكومة، افاق الشغور في سدة الرئاسة الاولى، التقدم البطيء في تنفيذ الاصلاحات المطلوبة من صندوق النقد الدولي للحصول على دعم مالي يبدو لبنان في حاجة ملحة اليه، الاستنفاد المطرد لاحتياطيات القطع الاجنبي لدى مصرف لبنان، الرفع التدريجي لدعم المحروقات منذ نهاية تموز 2022 قبل ان تحرر كليا منصة "صيرفة" من عبء تمويل الواردات من البنزين في منتصف ايلول الماضي، ناهيك بالفوضى التي ضربت معاملات القطاع المصرفي منذ ايلول 2022. بينت الاحصاءات المصرفية للشهر العشرة الاولى من عام 2022 امتداداً للنمط السائد منذ بدايته، في ظل تقلص اقل في الودائع المصرفية مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2021، وفي

مؤشرات اقتصادية نامية في عام 2022  
انهيار مأساوي لليرة وانعدام القدرات الشرائية

يمكن اختصار الايجابية الوحيدة التي شهدتها لبنان خلال عام 2022 باتفاق ترسيم الحدود البحرية مع اسرائيل اذا احسن ادارة هذا القطاع الجديد بصدقية وشفافية، وبعض المؤشرات النامية التي ربما شكلت نصف رافعة في ظل ما شهدته هذا العام من انهيار مأساوي لسعر صرف الليرة، وانعدام القدرات الشرائية، وسوء الاحوال المعيشية والصحية والاجتماعية



الدكتور مروان بركات.

المكتوب يقرأ من عنوانه، اذ تبدأ الخطوة ناقصة مع انسداد الافق امام اي انفراج في السياسة يؤسس لاستقرار مستدام، يبدأ بانتخاب رئيس للجمهورية وتشكيل حكومة مكتملة الاوصال ومجلس نيابي ينكب على اقرار المشاريع المطلوبة من المجتمع الدولي ويصب معظمها في تنفيذ الاصلاحات التي مل الناس سماعها على مدى سنوات لا بل عقود، والتي لم تخل من تقارير المؤسسات الدولية الصادرة عنها على مدى عقود ايضا.

وبما ان الاقتصاد هو في العادة انعكاس للوضعين الاجتماعي والسياسي في اي مجتمع، فقد اصبح الاقتصاد اللبناني، بشكل او بآخر، مرآة لكل الصعوبات التي يمر بها لبنان. القطاع السياحي يغرد خارج سرب الازمات، في وقت تعاني الصناعة من انعدام التوازن وصعوبة في تأمين المواد الاولية، ويواجه القطاع الزراعي صعوبات في تصريف الانتاج وضعف القدرة التنافسية. اما في الشكل العام، فان تحريك الاقتصاد يحتاج الى ادارة متعافية وهذا ما كان غائباً كلياً، اذ ظهر جلياً عجز الادارة وعدم قدرتها على ممارسة دورها.

وقد عكست تقارير مراكز الدراسات والاحصاءات التابعة للمصرف المركزي والمصارف التجارية وخصوصاً احصاءات ادارة الجمارك اللبنانية، اداء مؤشرات القطاع الحقيقي خلال هذا العام الذي اتسم بالتفاوت في النشاط الاقتصادي عموماً.

من ضمن المؤشرات التي سجلت نمواً سلبياً في الاشهر العشرة الاولى من العام، قيمة الشيكات المتقاسة التي تقلصت بنسبة 4.6% وقيمة المبيعات العقارية -5.3%.

على صعيد القطاع الخارجي، ارتفع العجز في الميزان التجاري خلال الاشهر السبعة الاولى من عام 2022 بنسبة 40.7% في ظل نمو الواردات بنسبة 34.1%، بينما زادت الصادرات بنسبة 12.7% مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2021. في الواقع، ارتفعت الواردات من 7.8 مليارات دولار الى 10.5 مليارات خلال الفترة المغطاة، في حين زادت الصادرات من 1.9 مليار الى 2.1 مليار دولار، مما انسحب اتساعاً في عجز الميزان التجاري من 6 مليارات دولار الى 8.4 مليارات. وسجل ميزان المدفوعات عجزاً مقداره 2.9 مليار دولار خلال الاشهر العشرة الاولى من عام 2022 مقارنة بعجز قيمته 1.7 مليار دولار في الفترة ذاتها من عام

اتفاق الترسيم سيعود  
بالايجابية على لبنان

اما المؤشرات التي تمت ايجاباً، مساحات رخص البناء الممنوحة (+444.6%)، وعدد المسافرين عبر مطار بيروت (+53.3%)، وعدد مبيعات السيارات الجديدة (+37.5%) وتسليمات الاسمنت (+36.1%)، وحجم البضائع في المرفأ (+10.6%).

## اقتصاد

ظل الخفض المستمر للرافعة الاقتراضية، واستمرار تقلص محفظة سندات الاوروبوند، والانخفاض الاضافي في الاموال الخاصة للمصارف نتيجة الخسائر التي تتكبدها، اذ تراجعت من 17.8 مليار دولار في نهاية كانون الاول 2021 الى 16.8 مليار في نهاية تشرين الاول 2022، علما انها بلغت مستوى قياسي مقداره 20.6 مليار دولار عشية الازمة في تشرين الاول 2019. ويعزى هذا الانخفاض الى الخسائر الصافية التي تكبدتها المصارف خلال هذه الفترة والتي مردها الى تكاليف القطع الباهظة، وازدياد الاعباء التشغيلية العائدة الى التضخم الملحوظ، اضافة الى متطلبات رصد المؤونات التي تواجهها المصارف اللبنانية لجهة المخاطر السيادية وتلك المتصلة بالقطاع الخاص عموما.

اما في ما يتعلق بقاء اسواق الرساميل اللبنانية، فقد وصلت سوق الاسهم نموها البارز الذي سجلته في العام السابق. اذ زاد مؤشر الاسعار بنسبة 28.4% خلال الاشهر الـ11 الاولى من عام 2022، بعد قفزة المؤشر بنسبة 48.1% عام 2021، بدافع رئيسي من اسهم سوليدير. ويتوافق ذلك مع نمو سنوي في قيمة التداول الاسمية بنسبة 8.9%، من 332 مليون دولار في الاشهر الـ11 الاولى من العام 2021 الى 362 مليون دولار في الاشهر الـ11 الاولى من عام 2022. عليه، بلغ معدل دوران الاسهم، المحتسب على اساس قيمة التداول السنوي الى الرسملة السوقية نسبة 2.9% في الاشهر الـ11 الاولى من عام 2022، في مقابل معدل دوران نسبته 3.5% في الفترة ذاتها من عام 2021.

امام هذه المعطيات، هل لا تزال الفرص متاحة للخروج من هذه الازمة السياسية والاقتصادية العميقة؟ اوضح الدكتور مروان بركات لـ "الامن العام" انه "في الوقت الذي بدأ العد العكسي للانتخابات الرئاسية من دون ان يرسم في الافق ملامح اي توجه حاسم، حقق لبنان عددا من الاستحقاقات ابرزها الاتفاق على ترسيم الحدود البحرية الجنوبية وقرار الموازنة العامة لعام 2022 وتعديلات قانون السرية المصرفية".

### لا مخرج للازمة الاقتصادية من دون اتفاق مع صندوق النقد

كيف سينعكس الاتفاق حول ترسيم الحدود البحرية بين لبنان واسرائيل على لبنان واقتصاده؟ يقول بركات: "موجب هذا الاتفاق الذي تمحور حول الخط 23، نال لبنان حق السيادة على حقل قانا بينما اسند لاسرائيل حقل كاريش. ومن شأن هذا الاتفاق ان يحسن الافاق الاقتصادية الطويلة الامد للبنان ويعزز وضعيته الخارجية، مما ينعكس ايجابا على البلاد، غير ان مخاطر التنفيذ تبقى موجودة. اذ ترى مؤسسة التصنيف العالمية "فيتش"، ان استكشاف الغاز سيدر مكاسب اقتصادية مهمة على لبنان، اولا من خلال جذب الاستثمارات الاجنبية وتاليا من خلال تعزيز ايرادات الدولة، في حال تبين ان الموارد الهيدروكربونية قابلة للتسويق تجاريا. كما تعتبر مؤسسة التصنيف العالمية "موديز"، ان الاتفاق سيعود بالاجابية على لبنان، كونه يوفر الظروف الجيوسياسية الامنية الضرورية لشركات الطاقة العالمية لبدء عمليات الاستكشاف. كما سيخفض انتعاش القطاع الهيدروكربوني في لبنان العجز في الطاقة، ويساعد على الولوج الى نهوض اقتصادي عام. الا ان لبنان لن يتمكن من تحقيق المكاسب الاقتصادية من اتفاق الغاز الجديد قبل ثلاث او اربع سنوات، نظرا الى سلسلة النفط والغاز الطويلة والتي تظهر عددا من المراحل المتتالية، بدءا بالاستكشاف والتوصيات الى التطوير والانتاج والنقل وخطوط الانابيب، وصولا الى التخزين والتوزيع".

توازيا، لم ينكر بركات ان "التحديات ستبقى مرتفعة، اذ ان تشرذم المجلس النيابي ووصول

العهد الرئاسي الى خواتيمه من دون رئيس منتخب، يجعل التأليف الحكومي والانتخابات الرئاسية واطلاق الاصلاحات امورا اكثر تعقيدا. وهذا ما يعرقل امكان الحصول على موافقة مجلس ادارة صندوق النقد الدولي على اتفاق نهائي معه، والذي يعد السبيل الوحيد لخراج لبنان من خضم ازمته وتحقيق الانتعاش الاقتصادي المرجو".

اما المخرج للازمة الاقتصادية النقدية الراهنة، فيؤكد بركات ان "لا مخرج لها من دون اتفاق مع صندوق النقد يؤمن تدفق مداخيل بالدولار الى لبنان، سواء كان من خلاله مباشرة او من خلال الدول المانحة في ما بعد، والتي لن تمد يد المساعدة اذا لم يكن هناك مراقب دولي للاصلاحات الا وهو صندوق النقد. وتبرز اهمية هذه المساعدة في ظل الاستنزاف المستمر في احتياطات مصرف لبنان. لكن بعد توصل الحكومة الى اتفاق مع صندوق النقد الدولي، يبرز التحدي الاكبر في تلبية السلطات اللبنانية لمتطلبات الصندوق من اجل ابرام اتفاق نهائي مع مجلس ادارته يفتح الباب امام الحصول على التسهيلات المباشرة، ويحفز ايضا الدول والجهات المانحة عموما. ويبدو ان قانون الـ "كابيتال كونترول" وقانون اعادة هيكلة المصارف بين ابرز المتطلبات المسبقة المتبقية للاتفاق الشامل مع الصندوق، بعدما اقر البرلمان قانوني تعديلات السرية المصرفية وموازنة عام 2022. ناهيك بشرط توحيد اسعار الصرف، علما ان تعديل الدولار الجمركي الذي بدأ في مطلع كانون الاول على 15000 وتوقع توحيد الدولار المصري على 15000 بدءا من شباط المقبل، يشكلان خطوة اولى نحو التوحيد الكامل في اسعار الصرف كمطلب اجرائي من صندوق النقد. كما نأمل اقرار كل هذه القوانين والاجراءات المتبقية في المستقبل القريب للتوصل الى اتفاق نهائي مع الصندوق، يسمح باحتواء المخاطر الكامنة حاليا كشرط مسبق للنهوض الاقتصادي على المديين المتوسط والبعيد".

ع. ش.



Safety, Security...  
Satisfaction

+961 1 999966

www.metropolitansecurity.com.lb

METROPOLITAN DEFENSE & SECURITY SOLUTIONS

DEFENSE DISTRIBUTOR

SECURITY & MILITARY TRAINING

LOGISTICS & OPERATIONS

BENELLI DEFENSE

FIOCCHI

OCZ

B&T

+961 1 999966

www.mds-me.com

info@mds-me.com